● أخبار قصيرة

توفير ٨٥٪ من احتياجات البلاد الغذائية من الإنتاج المحلي

أكد رئيس مديرية الزراعة في محافظة جيلان أن حيوية القطاع الزراعي وقدرته على مواصلة الإنتاج في الظروف الصعبة أثبتتا دوره المحوري في ضمان الأمن الغذائي للبلاد. وقال صالح محمدي: إن القطاع الزراعي الإيراني بات قادراً اليوم على توفير نحو ٨٥٪ من احتياجات البلاد الغذائية من الإنتاج المحلي، معتبراً أن هذا الإنجاز جاء ثمرةً للسياسات والتخطيط والاستثمارات التي نُفذت خلال السنوات الماضية. وأضاف: أن الظروف التي فرضتها العقوبات والضغوط الإقتصادية خلال السنوات الأخيرة أظهرت أن القطاع الزراعي يتمتع بقدرات عالية ومرونة كبيرة، ما مكّنه من مواصلة تأمين احتياجات المواطنين الغذائية رغم التحديات المختلفة.

وشدد محمدي على أهمية تعزيز الاستثمارات في القطاع الزراعي وتطوير البنى التحتية اللازمة لاستدامة الإنتاج، مؤكداً أن الحكومة تولي هذا الملف أولوية خاصة بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي، مشيراً إلى الفرص الاقتصادية المتاحة أمام محافظة جيلان في ظل تنامي العلاقات مع أسواق الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

إنهاء صيانة منصتين غازيتين في بارس الجنوبي

أعلن رئيس عمليات إنتاج المنصات التابعة للمنطقة الأولى في حقل بارس الجنوبي، أن أعمال الصيانة الشاملة لمنصتين غازيتين في المنطقة أُنجزت بنجاح، بعد تنفيذ أكثر من ألف و ٥٠٠ أمر عمل تشغيلي وإنجاز ما يزيد على خمسة آلاف ساعة عمل بشرية. وقال علي عادلي‌نيك، أمس الثلاثاء: إن عمليات الصيانة الشاملة للمنصتين الغازيتين في المنطقة الأولى من بارس الجنوبي استغرقت في المجموع ١٥ يوماً، مضيفاً: أن أعمال الصيانة الشاملة لإحدى المنصتين انتهت بعد أسبوع من الجهود المتواصلة لفرق الصيانة، حيث تم تنفيذ ٧٤٦ أمر عمل للصيانة و ٤ آلاف و ٢٨٤ ساعة عمل، شملت ٦٤ أمراً في المجال الميكانيكي، و٥٧٥ أمراً في أجهزة القياس والتحكم، و٤٣ أمراً في الأعمال الورشية، و٤٦ أمراً في مجال التفتيش، و١٨ أمراً في القطاع الكهربائي.

عودة المجال الجوي إلى وضعه الطبيعي

أعلن رئيس منظمة الطيران المدني، أن المجال الجوي للبلاد عاد إلى وضعه الطبيعي. وقال أبوذر شيرودي: أن المجال الجوي للبلاد عاد إلى وضعه الطبيعي، وذلك عقب إعلان الجهات المختصة انتهاء العمليات العسكرية واستكمال التنسيقات اللازمة. وأوضح: أن عمليات الطيران ستُستأنف وفق الإشعارات الملاحية، مشيراً إلى أن القيود المفروضة على الرحلات الجوية قد رُفعت بعد تهيئة الظروف الآمنة وإنجاز التنسيق مع الجهات المعنية. وأضاف: أن أنشطة الطيران في البلاد تشهد عودة تدريجية إلى وتيرتها الطبيعية، وأن حركة الملاحة الجوية تسير وفق البرامج المقررة.

بمشاركة واسعة للقطاعين العام والخاص والوفود الإقتصادية الأجنبية؛

«إيران إكسبو ٢٠٢٦» منصة لتوسيع الصادرات وتعزيز الشراكات التجارية

المعرض، من خلال نهج مختلف عن سائر المعارض، منصة لإقامة تواصل مباشر بين الفاعلين الإقتصاديين المحليين والتجار ورجال الأعمال الأجانب

الوفاق/ أكد مساعد شؤون تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة، خلال اجتماع التشاور والتنسيق الخاص بإقامة الدورة الثامنة من المعرض الدولي لقدرات التصدير للجمهورية الإسلامية الإيرانية «إيران إكسبو ٢٠٢٦»، أهمية هذا الحدث في تطوير التفاعلات التجارية والتصديرية للبلاد.

وقال أمير روشن بخش: إن هذا المعرض اكتسب مكانة بارزة على ساحة التجارة في البلاد، مشيراً إلى أنه يُعد خلال السنوات الماضية أحد أهم الفعاليات التجارية في إيران، وأنه يوفّر، من خلال نهج مختلف عن سائر المعارض، منصة لإقامة تواصل مباشر بين الفاعلين الإقتصاديين المحليين والتجار ورجال الأعمال الأجانب. وأضاف: أن منظمة تنمية التجارة الإيرانية تسعى، من خلال هذا الحدث، إلى تهيئة الظروف للربط والاستفادة من القدرات التصديرية للبلاد عبر دعوة الشركات والتجار والوفود الاقتصادية من مختلف الدول، مشيراً إلى أنه رغم وجود بعض أوجه القصور والنواقص خلال السنوات الأولى من إقامة المعرض، فإن هذه الفعالية شهدت سنوياً تحسناً في الإجراءات وزيادة في عدد الضيوف الأجانب المشاركين فيها.

التعاون مع دول أوراسيا والأسواق الإفريقية

وأشار روشن بخش إلى الحضور الواسع للوفود التجارية من مختلف الدول، ولا سيما الدول الإفريقية، في الدورة السابقة للمعرض، قائلاً: إن العديد من هذه اللقاءات أسفر عن تطوير التعاون الإقتصادي وإبرام عقود تجارية. وأوضح: أن منظمة تنمية التجارة لا تتدخل بشكل مباشر في العقود التجارية، وإنما يقتصر دورها على توفير البيئة المناسبة للتواصل والتفاوض بين الأطراف. ووصف مشاركة الاتحادات والجمعيات التخصصية والمصدرين بأنها أحد المحاور المهمة في تنظيم الدورة الثامنة للمعرض، مضيفاً: أن الجمعيات والهيئات التي حددت أسواقاً مستهدفة بعينها يمكنها الإسهام في عملية دعوة الضيوف الأجانب، وأن منظمة تنمية التجارة على أتم الاستعداد للتعاون في هذا المجال.

تحسين إدارة حضور الوفود الأجنبية

كما أشار روشن بخش إلى الخطط الجديدة الرامية إلى تحسين إدارة حضور الوفود الأجنبية، وقال: إن أحد التحديات التي واجهت المعرض في العام الماضي تمثل في عدم التنسيق الكافي في ما يتعلق بالإعلان عن برامج وجلسات الوفود التجارية، مضيفاً: أنه سيتم هذا العام، من خلال الاستفادة من نظام وتطبيق متخصصين، إتاحة جميع البرامج والاجتماعات والجداول الزمنية للضيوف بصورة دقيقة، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من فترة وجودهم في إيران.

وأكد معاون منظمة تنمية التجارة، أنه ومن أجل الحد من مشكلات التنقل وتحسين إدارة الاجتماعات، سيتم عقد جزء من اللقاءات التجارية ومفاوضات الأعمال الثنائية B2B في الفنادق التي يقيم فيها الضيوف، بما يسهم في توفير الوقت ورفع كفاءة برامج المعرض. معرباً عن أمله في أن تسهم الدورة الثامنة من المعرض الدولي لقدرات التصدير للجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال المشاركة الواسعة للفاعلين الإقتصاديين من داخل البلاد وخارجها، في تعزيز الصادرات غير النفطية وتوسيع نطاق التعاونات التجارية لإيران بصورة أكبر.

توظيف التقنيات الحديثة ورفع جودة الاجتماعات التجارية وضمان الحضور الهادف للوفود الأجنبية ستكون من أبرز المحاور التي سترتكز عليها فعاليات المعرض

تنظيم ورش تدريبية وجولات صناعية

من جانبه، أوضح المسؤول التنفيذي عن تنظيم معرض «إيران إكسبو» البرامج التنفيذية للمعرض، وقال: إنه جرى في هذه الدورة العمل على الاستفادة من الأنظمة الذكية لجعل عملية عقد اجتماعات الأعمال الثنائية B2B وتعزيز التواصل بين الشركات الإيرانية والوفود الأجنبية أكثر استهدافاً وفاعلية مقارنة بالدورات السابقة.

وأضاف علي طلوعي: أن الاتحادات والجمعيات التخصصية يمكنها المساهمة في التعريف بالضيوف والمشترين المحتملين، بما يساعد على عقد المفاوضات التجارية بدرجة أكبر من الفاعلية. كما تم وضع ترتيبات لتنظيم لقاءات تخصصية وورش تدريبية وجولات صناعية على هامش المعرض. وأكد أن توظيف التقنيات الحديثة، ورفع جودة الاجتماعات التجارية، وضمان الحضور الهادف للوفود الأجنبية، ستكون من أبرز المحاور التي سترتكز عليها فعاليات «إيران إكسبو ٢٠٢٦».

الاستفادة من القدرات اللوجستية والتجارية الجديدة

كما جرى خلال هذا الاجتماع التأكيد على أهمية الأسواق الإقليمية، وتطوير التعاون مع دول أوراسيا، والاستفادة من القدرات اللوجستية والتجارية الجديدة من أجل زيادة الصادرات غير النفطية للبلاد.

ورأى المشاركون أن معرض «إيران إكسبو ٢٠٢٦» يمكنه، من خلال التركيز على الأسواق المستهدفة، وتطوير مسارات تصديرية جديدة، وتعزيز التواصل بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين والدوليين، أن يؤدي دوراً مؤثراً في توسيع التجارة غير النفطية وزيادة حضور الشركات الإيرانية في الأسواق العالمية.

وزير الصناعة يؤكد مواصلة دعم المنشآت المتضررة وإعادة تأهيلها

ارتفاع الطاقة الإنتاجية لقطاعي الصلب والبتروكيماويات لتعزيز استقرار السوق

الوفاق/ أعلن وزير الصناعة والمناجم والتجارة، أن قطاع الصناعة كان الأكثر تضرراً من الحرب المفروضة الثالثة، مؤكداً أن زيادة الطاقة الإنتاجية للوحدات العاملة في قطاعي البتروكيماويات والصلب، وإعادة تأهيل المنشآت المتضررة، والحفاظ على نشاط المؤسسات الاقتصادية، تُعد من أولويات الوزارة.

وقال محمد أتابك، أمس الثلاثاء، خلال اجتماع مشترك مع أعضاء لجنة الشؤون الداخلية للبلاد والمجالس في مجلس الشورى الإسلامي: إن اندلاع الحرب المفروضة الثالثة واستشهاد قائد الثورة الإسلامية، إلى جانب عدد من القادة والنخب العسكرية والمواطنين الشرفاء، شكّل أكبر خسارة تكبدتها البلاد جراء هذه الحرب. وأضاف: أنه في ظل هذه الظروف كان لزاماً على الوزارة العمل على زيادة الإنتاج وتأمين المواد الأولية للسلع الأساسية لمنع حدوث أي اضطراب في الأسواق.

وأشار إلى إدارة السوق قائلاً: في ظل التنقلات الواسعة للسكان والرحلات المفاجئة التي شهدتها البلاد، ارتفع نمط استهلاك بعض السلع بشكل مفاجئ، ما استدعى تنسيقاً واسعاً مع المنتجين لإدارة الوضع ومنع حدوث نقص في الأسواق. وأضاف أنه في بعض الحالات تمكن المنتجون، من خلال العمل بنظام ثلاث ورديات، من زيادة الإنتاج إلى ما بين ثلاثة وثلاثة أضعاف ونصف. وتابع: أن الجهود المتواصلة التي بذلتها النقابات والمنتجون في البلاد لعبت دوراً مهماً في تأمين السلع والحفاظ على استقرار السوق خلال هذه المرحلة، معرباً عن أمله في أن تسهم مواصلة هذا النهج في تسريع إعادة إعمار الصناعات وترسيخ استقرار الأسواق.

كما تطرق وزير الصناعة إلى حجم الأضرار التي لحقت بقطاعي الإنتاج والصناعة، مؤكداً أنه وفقاً للتقييمات المنجزة، تعرضت ثلاثة آلاف وثلاث وحدات صناعية في البلاد لأضرار، موضحاً: أن العديد من هذه الوحدات، ومن بينها مجمع «فولاد مباركة»، تُعد من الصناعات الأم التي كانت منتجاتها تُستخدم كمواد أولية لعدد كبير من الشركات والصناعات التحويلية واللاحقة، مشيراً إلى أن عمليات إعادة التأهيل بدأت في بعض المصانع فور وقوع الأضرار مباشرةً للحد من توقف الإنتاج إلى أدنى مستوى ممكن، مؤكداً ضرورة توفير الموارد المطلوبة لتسريع إعادة إعمار قطاع الصلب وإعادته إلى طاقته الإنتاجية السابقة.

وأوضح أتابك أنه إلى حين عودة الصناعات المتضررة إلى دورة الإنتاج، ينبغي أن يكون رفع الطاقة الإنتاجية المحلية على رأس الأولويات، على أن تعقب ذلك مرحلة التخطيط لاستيراد المواد والسلع اللازمة لتلبية الاحتياجات القائمة. وأضاف: في قطاع البتروكيماويات جرى تحديد الطاقات الإنتاجية القادرة على زيادة الإنتاج المحلي، إلى جانب حصر احتياجات البلاد من الواردات. كما طُلب من بعض الشركات الخاصة والمؤسسات المعنية تفعيل قدراتها الإنتاجية في إطار الخطط التي وضعتها الوزارة، بما يضمن تلبية احتياجات البلاد في هذين القطاعين الحيويين.

وأكد أتابك أن قطاع التعدين والصناعات المعدنية يمتلك من المقومات ما يؤهله ليكون بديلاً عن النفط، داعياً مجلس الشورى الإسلامي إلى إيلاء التعديلات في منظومة التشريعات التعدينية اهتماماً خاصاً، مشيراً إلى أن الحكومة حققت خطوات إيجابية في مجال الجيولوجيا والاستكشافات المعدنية، موضحاً: أنه تم إعداد تقارير دقيقة ومحددة كشفت الوضع الحقيقي للثروات المعدنية، الأمر الذي أسهم في تسهيل عمليات الاستفادة منها واستثمارها.

وفي ختام الاجتماع، أعرب محمد صالح جوكار، رئيس لجنة الشؤون الداخلية للبلاد والمجالس في مجلس الشورى الإسلامي وأعضاء اللجنة عن تقديرهم للإجراءات التي اتخذتها وزارة الصناعة والمناجم والتجارة خلال الحرب المفروضة، ولاسيما في مجال إدارة وتنظيم سوق السلع الأساسية، فضلاً عن الجولات الميدانية التي قام بها الوزير ومعاونوه في المحافظات لمتابعة سير الإنتاج في المصانع وتقييم أوضاع الوحدات المتضررة.

إستيراد ١/٦ مليون طن من السلع الأساسية عبر المناطق الحرّة

الوفاق/ أعلن القائم بأعمال أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الإقتصادية الخاصة، عن تخليص واستيراد أكثر من مليون و ٦٠٠ ألف طن من السلع الأساسية عبر منافذ المناطق الحرة في البلاد.

وقال حسين فردوسي: إن إجمالي السلع الأساسية التي دخلت إلى سلسلة تأمين احتياجات المواطنين عبر المناطق الحرة التجارية-الصناعية خلال الفترة الممتدة من ٢٨ فبراير ٢٠٢٦ إلى ٦ يونيو ٢٠٢٦ بلغ مليوناً و٦١٥ ألفاً و٩٧٥ طناً.

وأضاف: ان هذه الواردات شملت سلعاً أساسية واستراتيجية، من بينها القمح والأرز والزيوت والبقوليات والأعلاف الحيوانية، بما في ذلك كسبة فول الصويا والذرة والشعير، إضافة إلى السكر والشاي واللحوم الحمراء، حيث جرى تخليصها عبر المنافذ الجمركية والموانئ والبنى اللوجستية التابعة للمناطق الحرة، ثم نقلها إلى الأسواق الاستهلاكية في البلاد. وأشار القائم بأعمال أمانة المجلس الأعلى للمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة إلى الدور الذي تؤديه المناطق الحرة في دعم الأمن الغذائي للبلاد، معتبراً أن تأمين السلع الأساسية في الوقت المناسب وتسريع إجراءات التخليص وإدخال هذه السلع إلى شبكة التوزيع يُعدان من أبرز وظائف هذه المناطق.

كما أكد أن الاستفادة من الإمكانات المتاحة في المناطق الحرة تؤدي دوراً مؤثراً في استدامة سلسلة الإمداد وتلبية احتياجات السوق.